

هنا أسرة «أحمد الكندري» بعد فك أسرهم من الخطف بالفلبين

الغانم عن مقاضاته من الهاشم: أحكام القضاء هي عنوان الحقيقة

رفع قضية على بعض الوسائل الإعلامية حق دستوري أحتفظ به لنفسي

حق التقاضي مكفول لكل مواطن وهو الأسلوب الأمثل لمن يعتقد أنه تعرض لظلم أو غبن

الحكومة مستعدة وجاهزة للتعامل مع الطوارئ في حال توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا

اللجان أرسلت أولوياتها وبنهاية الاستطلاعات سيعقد لقاء تشاوري مع النواب لتحديد أولوياتهم

وجهه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم التهنئة إلى عموم الشعب الكويتي بصفحة عامة وإسرة المواطن أحمد الكندري خصوصا بعد أن فك أسرهم من الخطف بالفلبين وقال أوجه كذلك تحية أعزاز إلى 58 ألف معلم ومعلمة توجهوا يوم أمس الأول إلى المدارس استعدادا للعام الدراسي واستقبال ما يزيد عن 530 ألف طالب بمختلف المراحل لافتا إلى أن التعليم هو حجر الزاوية لأي بلد.

وكشف الغانم أنه في المؤتمر المقبل المتوقع بالإسبوع المقبل سوف يكون هناك دعوة لكافة وسائل الإعلام وذلك لعرض شرح تفصيلي لنتائج الاستبيان.

وحول تقدم النائب صفاء الهاشم دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الأمة وكونها تعتبر سابقة لم تحدث في الحياة البرلمانية الكويتية قال الغانم حق التقاضي مكفول لكل مواطن وفق المادة 166 من الدستور مبينا أن الأسلوب الأمثل والصحيح لمن يعتقد أنه

تعرض لظلم أو غبن أو أساءه هو التوجه للقضاء وليس استعمال اللجوء للقضاء حق اصيلا لأي مواطن تجاه كائن من كان منوها أن أحكام المحاكم هي عنوان الحقيقة مشجعا كل مواطن باللجوء للقضاء إذا اعتقد أنه تعرض لظلم أو غبن أو أساءه من أحد.

وعن جهوزية الحكومة في حال توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا قال الغانم لا اعتقد أن هناك تقديرا في الاستعدادات الحكومية تجاه أي عمل عسكري محتمل وفقا لمتابعتنا وأخواننا النواب وأضاف أنه يعلم بأن الكثير من النواب يتابعون عن قرب وكتب الاستعدادات الحكومية مؤكدا أنه لا يرى تقليل من هذه الاستعدادات الحكومية مشيرا إلى أن الوضع معقد وهناك الكثير من الأمور تسير بوتيرة متسارعة ولا يعلم الجهات التي تتغير بين الحين والآخر من بعض الدول المؤثرة.

وأوضح أن لديه معلومات بان وزير الخارجية فور عودته

من أمريكا عقب انضمامه للوفد المرافق لسفير البلاد في زيارته للرئيس أوباما بعد ذلك سوف يلتقي نظيره وزير الخارجية الأمريكي فانه سوف يتقدم بالدعوة للاجتماع بلجنة الشؤون الخارجية البرلمانية.

واستطرد الغانم مشيدا بنشاط النواب في الاستعداد لدور انعقاد المقبل مشيرا إلى أن هناك بعض الخطوات التي ينسق بشأنها مع عدد من النواب وأعدا بأنه سوف يعلن عنها بالمؤتمر الصحافي الأسبوع المقبل.

وذكر أن لدى الغانم العديد من الأمور التي سوف تتعكس إيجابا على المواطنين.

وذكر أن معظم اللجان أرسلت أولوياتها إلى مكتب المجلس وأنه في أعقاب نهاية الاستطلاعات سوف يكون هناك لقاء تشاوري مع النواب وسوف تعرض كل النتائج لهم إضافة لتقرير اللجان تمهيدا لتحديد النواب أولوياتهم بناء على قرار جماعي ثم يلي ذلك اجتماع مع الحكومة لتحديد

رفض الاتهامات التي جاءت على لسانه لزملائه خلال لقائه في برنامج «ديوان الكويت» على قناة الصباح

خليل العبدالله: تصريحات رئيس المجلس لابد أن تكون متزنة وفي مكانها

قال النائب د. خليل العبدالله أن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قبل أن يكون رئيسا فهو نائب كفاقي معننى الشعب وإن كونه رئيسا يجعل المسؤولية عليه أكبر بكثير فيما يقوله ويصرح به مطالبنا إياه بضرورة أن تكون تصريحاته متزنة وفي مكانها رافضا في الوقت ذاته ما بدر من الرئيس الغانم من اتهام لزملائه بأن منهم من «يصرح باجرا أو يستجوب باجرا».

وشدد العبدالله خلال لقائه في برنامج «ديوان الكويت» على قناة الصباح الإخبارية على أن مثل هذا التصريح يمس جميع أعضاء البرلمان دون تفرقة وأن الرئيس مطالب بإيضاح تصريحه وتفنيد وان يثبت ما جاء فيه من اتهامات لبعض النواب.



مرزوق الغانم

هناك الكثير من القضايا المهمة التي لا يمكن تجاهلها، ونحن نأمل أن تكون متزنة وفي مكانها.

أي شيء يمس النواب من الخارج فهو يمس المؤسسة التشريعية بأسرها

ليعلم رئيس المجلس أنني لست للبيع ولم ولن أقبض أموالاً من أحد وليتحمل مسؤولياته

نريد معرفة من يقبضون من الأعضاء لاسيما وأنا خضنا قضية القبيضة في برلمان 2009

أي شيء يمس النواب من الخارج فهو يمس المؤسسة التشريعية بأسرها

ليعلم رئيس المجلس أنني لست للبيع ولم ولن أقبض أموالاً من أحد وليتحمل مسؤولياته

نريد معرفة من يقبضون من الأعضاء لاسيما وأنا خضنا قضية القبيضة في برلمان 2009

وقال ليعلم الرئيس الغانم أن شخص خليل العبدالله كواحد من نواب الأمة لا يباع ولا يشتري وأنه يفترض ألا يدخل رئيس المجلس في سجالات النواب لاسيما وأن مسؤوليته هي حماية المؤسسة التشريعية.

وبين أن ما حدث مؤخرا يعد عيبا يؤدي إلى تعديل مسار المجلس من الاهتمام والتركيز على أولويات الشعب ومشاكلهم وتطلعاتهم وتنمية البشر وحماية الوطن وأنه على كل شخص ضبط وأوضح د. أنه سوف يصوت بالموافقة على طلب النائب صفاء الهاشم بتشكيل لجنة تحقيق بشأن ما ورد ضدها من اتهامات على لسان الرئيس الغانم فور تقديمها للمطلب في دور الانعقاد المقبل.

وفيما يلي التفاصيل:

سوف أصوت مع الهاشم في حال تقديم طلب لجنة التحقيق لأنني لن أسمح بهذه الاتهامات

قال ليعلم الرئيس الغانم أن شخص خليل العبدالله كواحد من نواب الأمة لا يباع ولا يشتري وأنه يفترض ألا يدخل رئيس المجلس في سجالات النواب لاسيما وأن مسؤوليته هي حماية المؤسسة التشريعية.

وبين أن ما حدث مؤخرا يعد عيبا يؤدي إلى تعديل مسار المجلس من الاهتمام والتركيز على أولويات الشعب ومشاكلهم وتطلعاتهم وتنمية البشر وحماية الوطن وأنه على كل شخص ضبط وأوضح د. أنه سوف يصوت بالموافقة على طلب النائب صفاء الهاشم بتشكيل لجنة تحقيق بشأن ما ورد ضدها من اتهامات على لسان الرئيس الغانم فور تقديمها للمطلب في دور الانعقاد المقبل.

وفيما يلي التفاصيل:

بداية نود معرفة انطباعكم حول الاجتماع النيابي الحكومي الذي عقد مؤخرا لأجل مناقشة الاستعدادات لأي طارئ في حال توجيه ضربة عسكرية ضد دولة سوريا.

ولتفتق أولا على امر معين الا وهو ان الحكومة لم تكن ملزمة بالحضور لانه لا يجوز لأي لجنة برلمانية ان تجتمع وتناقش موضوع ليس موجودا على جدول أعمال المجلس وهذا الامر لم يكن مرجعا على جدول الاعمال ولكنها مبادرة رائعة وجيدة وجزا الله الحضور من الوزراء كل خير حيث أبدت الحكومة على لسان الحضور من اعضائها التأكيد على ان الأمور طيبة لكن للأسف اعتقد انهم لا يدركون ان الوضع عكس ذلك والكثير من الوزراء في الحكومة الحالية الموجودين على رأس أعمالهم مغيبين ومضللين كان يفترض ان تكون هناك خطة جاهزة خاصة في دولة مثل الكويت عانت بالسابق من العدوان العراقي الغاشم.

أذن ما هي الاستعدادات الحكومية التي كانت محل انتقاد منكم في أعقاب هذا اللقاء؟

اعتقد ان أكبر مشكلة من الممكن ان تواجهها في حال حدوث أي طارئ هي اللجوء على هذا المقام اتفق تماما مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد الذي أكد على اهم المشكلات في هلع الناس وذلك لأن السلوك في الوضع الطبيعي يختلف عن حالة الخوف حيث سوف يكون هناك تدافع على الكثير من الخدمات كالأغذية والبترزين والأدوية والماء وهذا اليلع قد يصيب جميع من يعيش على أرض الكويت ولدينا تركيبة سكانية فاشلة حيث مليون ومئتان ألف مواطن يقابلهم مليونين وستمئة ألف أجنبي في حالة حدوث حرب ينبغي ان تكون الدولة مسؤولة عن الجميع دون تفرقة بين مواطن ووافد.

بنظرة عامة هل لمست جدية من الحكومة في استعداداتها لبيان خطتها في حال حدوث طارئ أثناء وقوع عمل عسكري بالمنطقة؟

لو ان الحكومة لم تكن جادة لما أقدمت على الاجتماع بالنواب لكن السؤال الأهم هل الإمكانيات والطاقت متوفرة لديها وهل خطتها سليمة وصحيحة؟ وزير الصحة

جمعية أبو حليفة التعاونية

Abu Halifa Co-operative

دعوة

بناء على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن الموافقة على تحديد يوم الأحد الموافق 2013/9/22 للجمعية العمومية ويوم 2013/9/23 للانتخابات.

يشرف مجلس إدارة جمعية أبو حليفة التعاونية بدعوة السادة الأعضاء العاملين بالمدين من العمى 21 سنة فأكثر، في تاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية والمساهمين بالجمعية حتى 2013/3/31 بحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وذلك في تمام الساعة الرابعة مساء يوم الأحد الموافق 2013/9/22 في مدرسة مزعل مزعل مزارع الصلال الابتدائية بنين وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة نصف ساعة حيث يصبح الاجتماع قانونيا بحضور 25 عضوا.

جدول أعمال الجمعية:

- 1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/3/31 والتصديق عليه.
- 2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2012/3/31.
- 3- اعتماد مراقب حسابات السنة المالية المنتهية في 2012/3/31.
- 4- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31 والتصديق عليه.
- 5- مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 2013/3/31.
- 6- تعيين مراقب حسابات السنة المالية المنتهية في 2014/3/31 وتحديد آتباعه.
- 7- انتخاب عدد 3 أعضاء بدلا من الأعضاء المنتهية عضويتهم، وذلك في يوم الاثنين الموافق 2013/9/23 في مدرسة مزعل مزعل مزارع الصلال من الساعة الخامسة مساء وحادثة ثلاث ساعات.

ملاحظات:

- 1- من يجب على كل عضو إحضار البطاقة المدنية الأصلية، ولن تعتمد صورة عنها أو إحضار شهادة إن يهيمه الأمر من هيئة المعلومات المدنية.
- 2- على السادة المساهمين وغير مستكملي ملفاتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال الملفات.
- 3- على المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة الإدارة لاستلام نسخة من الكتيب.

والله ولي التوفيق

مرفق كتيب الميزانية

مجلس الإدارة

المقصود انني عندما قال من تصرح باجرا أو يستجوب باجرا. لدينا امرتان في المجلس هما د. معصومة المبارك والأستاذة صفاء الهاشم وفي أي الحالات لا نقبل اتهامات المساس بنواب الأمة وإذا هناك شيء يجب ان يطلع عليه باقي أعضاء المجلس ويعرفونه ولا أتفق مع هذا التصريح ولا أقل بل واعرف ابعاده وأؤكد على أنه ليس وقت مثل هذا التصريح من رئيس مجلس الأمة ولا من الأخت الفاضلة صفاء الهاشم لأن ما يحدث في المنطقة أكبر من هذا العبث.

■ النائب صفاء الهاشم صرحت بانها تريد تشكيل لجنة تحقيق برلمانية هل دستوريا يجوز هذا الأمر؟

من يملك القرار في نهاية الامر هو المجلس بأكمله وتحت قبة عبد الله السالم يدور هذا الامر في دور الانعقاد المقبل من خلال تقديم اقتراح بتشكيل لجنة التحقيق واعتقد انه من حق النائب صفاء الهاشم ان تقدم هذا الاقتراح وفي المقابل أيضا من حق الرئيس ان يصرح بما يريد ولكن ينبغي ان يكون تصريحه متزن وفي مكانه وأؤكد ثانية ان هذا التصريح يمسنا جميعا كنواب للامة ونطالب الرئيس بإيضاح تصريحه وان يثبت ما قاله لأنه اتهم الكل لذلك يجب ان يفند ذلك التصريح.

ليس عذرا ان ينتهي الامر كما تطالب على خلفه ان الوقت ليس مناسباً للسجلات خاصة وأن النائب صفاء الهاشم ردت على تصريح الرئيس الغانم بأنه إذا كان الاستجواب باجرا فان مقعد الرئاسة هذه تصريحات خاطئة ولا يجب ان تكون ويفترض الالتزام بأخلاقيات العمل البرلماني وكل من يريد ان يتقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق كتعبات لهذا التصريح فمن حقه ذلك ويجب ان يسأل الرئيس النائب صفاء الهاشم.

■ مثل هذا السجل بين رئيس مجلس الأمة والنائب صفاء الهاشم التي أي مدى يشعر بالقلق على مستقبل البرلمان وقررت بان يقوم بمسؤولياته؟

تترقب دور الانعقاد القادم هل يتغير خلاله سلوك النواب ام يركزون على العمل الحقيقي للأمانة اعتقد ان ما حدث جزء من العبث

يجعل المسؤولية أكبر بكثير ويفترض ان ما يدور من سجالات بين النواب لا يدخل فيه رئيس المجلس ولا يشترك فيه لأن مسؤولية الرئيس حماية المؤسسة البرلمانية جميعها وتؤكد ان أي شيء يمس النواب من الخارج فبمسؤولية المؤسسة التشريعية باترها وعلى رأسها رئيس المجلس بالنسبة للتصريح الذي صدر عن الرئيس الغانم هو يفترض ان يكون مسؤولا عن تصريحه وفي المقابل من حق النائب الصفاه الهاشم ان يستفسر ويرد ويسأل لكن الأهم هل هذا الوقت هو المناسب لمثل هذه الأمور في ظل الأوضاع الإقليمية الملتهية حولنا.

■ ولكن تصريح الرئيس مرزوق خطير جدا فهو يحمل إقرار ضمني بأن هناك رشاش أو تدفع لنواب الأمة؟

أؤكد لرئيس المجلس أنني لست للبيع ولم ولن أقبض أموالاً من أحد وبالتالي نود ان يحتمل المجلس مسؤولياته وزيد معرفة من يقبضون من الأعضاء لاسيما وأنا خضنا قضية كبيرة في برلمان 2009 عرفت باسم قضية القبيضة وافقاد المجتمع الثقة بالمؤسسة التشريعية هو امر خطير الان نريد ان نعرف هل كان تصريح رئيس مجلس الأمة غوي ام ورائه شيء اعد من التصريح ذاته ؟ ضرب المؤسسة التشريعية يعني ضرب الديمقراطية وتجريح للنظام الانتخابي الذي اوصلتنا كنواب للامة الي قاعة البرلمان وقد سالت عن الكلام الذي تضمنه التصريح وعلمت انه يخص بعض النواب. لقد حدد رئيس المجلس بان